تحرك عاجل

عُذب من قبل مسؤلو السجن مرارًا وتكرارًا

إسلام خليل، الذي تعرض للاختفاء القسري لمدة 122 يومًا، تم تعذيبه وأوُدع داخل الحبس الانفرادي بعد أن أبدى احتجاجه على الزج بالمزيد من المعتقلين داخل زنزانته المكتظة بالفعل. فدخل في إضراب عن الطعام احتجاجًا على حبسه الانفرادي، ومنذ ذلك الحين، تدهورت حالته الصحية؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد منع من الاستعانة بطبيب.

قام ضباط بسجن "برج العرب" في الإسكندرية بتعذيب **إسلام خليل**، عقب مشاداة كلامية مع أحدهم بسبب زجهم للمزيد من المُعتقلين داخل زنزانته البالغة مساحتها ٤ x ٦م، والتي كانت بالفعل تعُج بـ25 مُحتجزًا. فأنهال الضباط عليه ضربًا بالهراوات لمدة 30 دقيقةً، ومزقوا ثيابه ثم ألقوا به داخل الحبس الانفرادي، وظل به لمدة تسعة أيامٍ من 21 وحتى 29 يوليو/تموز. فلم يسمح له بالحصول على ماء شرب نظيف، أو تلقي زيارات من أسرته، أو استنشاق الهواء الطلق. وقد أضرب عن الطعام احتجاجًا على إيداعه الحبس الانفرادي، ثم أنهى إضرابه عندما أُخرج من الحبس الانفرادي، وأُعيد إلى الزنزانة مرة أخرى في 29 يوليو/تموز. وقد تسبب إضرابه عن الطعام في تدهور حالته الصحية، حيث يُعاني بصفة دائمة قيئًا وشعورًا بالدوار؛ إلا أنه قد حُرم من الاستعانة بطبيب.

ويُذكر أن عناصر من "الأمن الوطني" قد اختطفت إسلام خليل في بادئ الأمر من منزله بمحافظة الغربية، في الساعات الأولى من صباح يوم 24 مايو/أيار 2015. وهكذا، فقد تعرض للاختفاء القسري، إذ رفضت السلطات الإقرار بحبسه، ولم يُكشف عن مصيره لمدة 122 يومًا. وفي أثناء تلك الفترة، تعرض للتعذيب على أيدي عناصر "الأمن الوطني،" لإرغامه على "الاعتراف" بجرائم لم يرتكبها. ثم أعدوا تقريرًا، تضمن "اعترافات،" أُنتزعت منه تحت وطأة التعذيب. وأحال "الأمن الوطني" إسلام خليل إلى مكتب النيابة العامة بشرق الإسكندرية في 21 سبتمبر/أيلول 2015، حيثما استجوب بناءً على "اعترافاته" المُنتزعة بالإكراه، دون أن يُسمح له بالاتصال بمحاميه أو أسرته، مما يُمثل خرقًا لأحكام الدستور. وهكذا، أمر وكيل النيابة باحتجاز إسلام خليل تمهيدًا لمحاكمته، ووجه له تُهمًا بالانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة، والتحريض على العنف، ومهاجمة قوات الأمن. وإذا ما أُدين بتلك التُهم، فقد يُواجه عقوبة الإعدام.

AMNESTY INTERNATIONAL

وقد تعرض إسلام خليل، أثناء احتجازه، للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة مرارًا وتكرارًا؛ حيث تعرض للضرب والصعق بالكهرباء على مناطق مختلفة في الجسم، وقد تم تعليقه من أطرافه في أوضاع مجهدة. كما هدده أيضًا موظفو السجن مرارًا وتكرارًا بالقتل.

يُرجى الكتابة فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية:

- لحثّ السلطات المصرية على الإفراج عن إسلام خليل فورًا، لعدم قانونية احتجازه؛
- لدعوتها إلى حماية إسلام خليل من التعرض للمزيد من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإلى تقديم كل من يُشتبه بمسؤوليته الجنائية عما تعرض له من تعذيب أو غير ذلك من ضروب سوء المعاملة، إلى ساحة العدالة ومحاكمتهم محاكمة تتسم بالنزاهة؛
- ولحثها على السماح له بالاستعانة بطبيبٍ، إلى حين الإفراج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 16 سبتمبر/أيلول 2016 إلى:

النائب العام

نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

صيغة المخاطبة: سيادة المستشار

الرئيس

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 20223911441+

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

المخاطبة: فخامتكم

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

<u>نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان</u>

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس: 20225767967+

البريد الإلكتروني: foreign.legalization@mfa.gov.eg

contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. يُرجى إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

عُذِّب من قبل مسؤلو السجن مرارًا وتكرارًا

معلومات إضافية

إسلام خليل هو شاب يعمل بالمبيعات، اعتقلته عناصر "قطاع الأمن الوطني،" وقوات أخرى من الأمن مُدججة بالسلاح، أثناء مداهمة منزل أسرته بالسنطة في محافظة الغربية في 24 مايو/أيار 2015. وقد اعتُقل برفقة أخوه نور خليل، طالب الحقوق والناشط، الذي يبلغ من العمر 22 عامًا، ووالده السيد خليل، ضابط متقاعد بالقوات المسلحة. وقد أخبرت أسرته منظمة العفو الدولية بأن هذه هي المرة الثامنة التي يداهم فيها "الأمن الوطني" منزلهم لاعتقال نور خليل، الذي كان الهدف الرئيسي من تلك المداهمات، بُغية استجوابه بشأن أنشطته السياسية؛ إلا أنه لم يكن متواجدًا بالمنزل أثناء المرات السبع الأولى.

وهكذا، فقد اقتيد إسلام خليل ونور خليل ووالدهما إلى مقر "الأمن الوطني" بمدينة طنطا الواقعة إلى الشمال من العاصمة القاهرة. واحتجز نور خليل لمدة أربعة أيامٍ، حيث كان يُستجوب مرتيّن في اليوم، ثم أُفرج عنه لاحقًا. كما احتجز والدهما لمدة 15 يومًا، الذي اعتقل لمجرد تخويف نجليه، ثم أُفرج عنه في 8 يونيو/حزيران 2015، دون استجوابه. أما إسلام خليل، فلم يُفرج عنه. وأثناء استجواب "الأمن الوطني" له بصورة متواصلة، تعرض للضرب والصعق بالكهرباء على مناطق مختلفة من الجسم، منها الأعضاء التناسلية، كما تم تعليقه عاريًا من أطرافه في أوضاعٍ مجهدة، إلى أن فقد وعيه. وخلال التحقيق معه، اسُتجوب بشأن أنشطة "إرهابية،" ويبدو أن ضباط "الأمن الوطني" قد خلطوا بينه وبين شخصٍ آخر يُدعي إسلام جمال، والمعروف أيضًا بإسلام أبو تريكة، الذي يحاولون العثور عليه لما زُعم عن تورطه في هجماتٍ عنيفة ضد قوات الأمن؛ غير أن إسلام قد أُرغم حينئذٍ على "الاعتراف" بضلوعه في تلك الهجمات.

وقد نُقل إسلام لاحقًا، في 9 يوليو/تموز 2015، إلى مكتب "الأمن الوطني" في لاظوغلي بقلب القاهرة داخل مقر وزارة الداخلية، الذي يصفه بـ"الجحيم،" حيث قضى 60 يومًا تعرض خلالها للمزيد من التعذيب. وظل مكانه غير معروفٍ

لأسرته ومحامييه حتى 24 سبتمبر/أيلول، حينما نُقل إلى سجن كرموز بالإسكندرية. ثم نُقل إلى سجن برج العرب في يناير/كانون الثاني 2016.

كما قد زيّفَ "الأمن الوطني" تاريخ اعتقال إسلام خليل في ملف القضية الرسمي، وورد وقوع الاعتقال، في 20 سبتمبر/أيلول 2015، بينما كانت عناصر "الأمن الوطني" قد اعتقلته في حقيقة الأمر قبل ذلك التاريخ بأربعة أشهر، في 24 مايو/أيار 2015. ويبدو أن الغرض من تزييف التاريخ كان للتغطية على عدم قانونية اعتقاله، وعلى فترة احتجاز "الأمن الوطني" له في ظروفٍ ترقى إلى الاختفاء القسري، والتي كانت قد شارفت على الأربعة أشهر. كما أبلغ محامو إسلام خليل مكتب النيابة العامة بشأن ما واجهه من تعذيبٍ، وبشأن تزييف "الأمن الوطني" لتاريخ اعتقاله؛ إلا أن وكيل النيابة لم يُحِيل إسلام لإجراء فحصٍ طبيٍ مستقل، ولم يفتح تحقيقًا بشأن ادعاءات تعذيبه، على الرغم من أن وكلاء النيابة تُلزمهم القوانين الجنائية المصرية بإجراء التحقيقات بشأن أي ادعاءات ترِد عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وجديُر بالذكر أن إسلام خليل قد قضى 439 يومًا في الاحتجاز، انتهاءً إلى يوم 5 أغسطس/آب 2016.

وأخبر إسلام خليل أسرته أن الضباط بسجنيّ كرموز وبرج العرب قد هددوه بالقتل، بعدما نشرت أسرته نص شهادته ورسائله اللاحقة. وترد حالة إسلام خليل في آخر فيديو وبيانٍ صحفي عن مصر بعنوان *" اختفاء وتعذيب المئات وسط موجة من القمع الوحشي"* نشرتهما "منظمة العفو الدولية" والمتاحيّن على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/07/egypt-hundreds-disappeared-and-tortured-amid-wave-of-brutal-repression/

وقد وجدت "منظمة العفو الدولية" أن قطاع "الأمن الوطني" لوزارة الداخلية يستخدم الاختفاء القسري على نطاقٍ واسع لردع المعارضين واستئصال المعارضة السلمية؛ حيث يختفي ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاصٍ يوميًا، على الأقل، في أرجاء البلاد. وقد تزامن ارتفاع حالات الاختفاء القسري مع تعيين وزير الداخلية مجدي عبد الغفار، الذي كان قد خدم لمدة طويلة كضابط في مباحث أمن الدولة، التي تُعد بمثابة جهاز الشرطة السرية خلال حكم مبارك والمسؤولة عن تنفيذ عمليات اختطاف وتعذيب، وغير ذلك من جرائم بموجب القانون الدولي، ومن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

الاسم: إسلام خليل

الجنس: ذكر

التحرك العاجل: UA 187/16 رقم الوثيقة: MDE 12/4620/2016 مصر بتاريخ: 5 أغسطس/آب 2016